العرب
الأربعاء 2021/09/22
السنة 44 العدد 12187

خطأ مهني يشعل صراعا أيديولوجيا على أعمدة الصحف الجزائرية

إزالة منارة المسجد الأعظم في الجزائر من صورة تفتح جبهات صراع بين بعض الصحف

إزالة منارة مسجد الجزائر الأعظم من صورة لجنازة الرئيس الأسبق عبدالعزيز بوتفليقة في صحيفة "الوطن" الجزائرية الناطقة بالفرنسية تثير جدلا إعلاميا واسعا، خاصة بعد دخول وزارتي الاتصال والأوقاف على الخط وتعرض الصحيفة لانتقادات من صحف أخرى بعضها يحمل لواء الدفاع عن ثوابت الأمة.

تضارب في الآراء والمصالح

الجزائر - ثار جدل إعلامي واسع في الجزائر بعدما حذفت صحيفة "الوطن" الجزائرية الناطقة بالفرنسية منارة مسجد الجزائر الأعظم من صورة جنازة الرئيس الأسبق عبدالعزيز بوتفليقة من صفحتها الأولى لعدد الاثنين.

وتُظهر الصورة الأصلية مدرعة عسكرية تجر عربة عليها جثمان الرئيس الراحل، على الطريق المار بجانب الجامع الأعظم والرابط بمقبرة العالية، وبجانب الطريق تنتصب المنارة شاهقة، خلف عمارة سكنية.

ويعتبر الجامع الأعظم في الجزائر ثالث أكبر مسجد في العالم، بعد المسجد الحرام في مكة والمسجد النبوي في المدينة، كما أنّه أكبر مسجد في أفريقيا ومئذنته هي الأطول في العالم إذ يبلغ ارتفاعها 267 متراً.

والجامع المعروف محليا باسم جامع الجزائر هو مشروع للراحل بوتفليقة بلغت كلفته أكثر من مليار دولار واستغرق بناؤه سبعة أعوام.

> صحيفة «الوطن» الجزائرية قالت إن ما حدث «خطأ تقني مؤسف لا علاقة له بأي طابع أيديولوجي تدعيه بعض الأطراف»

وأقيمت الصلاة الأولى في الجامع في أكتوبر 2020 بعد عام من تنحّي بوتفليقة عن السلطة إثر احتجاجات ضدّ محاولته الترشّح لولاية رئاسية خامسة. وتوفّي الرئيس الأسبق الجمعة عن 84 عاماً.

وأقدمت الصحيفة بعملية تقنية بسيطة على حذف منارة المسجد بالكامل من خلفية الصورة. وكانت الصورة الأصلية اعتمدتها مختلف الصحف ووضعتها على صدر صفحتها الأولى.

وتعرضت الصحيفة إلى انتقادات واسعة أخذت منحى أيديولوجيا. ولم يجد مسؤولو الصحيفة مخرجا من هذه الورطة سوى حذف الصورة المعدلة واستبدالها بالصورة الأصلية.

ودخلت وزارة الاتصال على الخط منتقدة السلوك "غير المهني" للصحيفة، كما اعتبرت طمس منارة جامع الجزائر الأعظم الذي يشكل رمزا من رموز الدولة الجزائرية "تصرفا غريبا" وذكّرت بالقوانين والمراسيم التي تحمي هذا الصرح ومحيطه وتضبط حدوده وقواعده.

وفي بيان لها عدّت الوزارة ما قامت به الجريدة "اعتداء صارخا على هذه القوانين، وتشويها لهذا الصرح الكبير والمعلم الديني، وخرقا لأخلاقيات المهنة وانحرافا عن قواعد الاحترافية"، كما قررت الاحتفاظ بحقها الكامل في المتابعة القضائية.

ودعا وزير الاتصال الجزائري عمار بلحيمر جريدة "الوطن" إلى "التحلي بالاحترافية المطلوبة والالتزام بضوابط المسؤولية الذاتية والقانونية وبآداب وأخلاقيات المهنة في ظل تعرض الجزائر لهجمة سيبرانية ومخططات ممنهجة لتشويه صورتها وقيمها المقدسة".

وأضاف الوزير أن "الحذف المفاجئ لمنارة جامع الجزائر أثار استياء واستغرابا كبيرين لما لهذا التصرف الغريب وغير المبرر من حساسية لارتباط الموضوع بوجدان الأمة ممثلة في أبرز رموز ومقومات الهوية الوطنية ومكونات الشخصية الجزائرية المستهدفة بمختلف الطرق والوسائل".

وقالت وزارة الشؤون الدينية في ردها "إن مثل هذه الانتهاكات حري أن تفضي إلى متابعات إدارية وإجراءات قضائية".

وأضافت أن "جامع الجزائر صرح ديني ومعلم ثقافي وعلمي وحضاري، يؤرخ لجزائر الاستقلال ويقدم رسالة وفاء للشهداء، برمزية تاريخية وثقافية دينية، تؤسس لتاريخ ومستقبل شعب رفض مخططات الاستعمار، وتمسك بمقوماته الدينية وموروثاته الثقافية، في بقعة حولتها جزائر الاستقلال من 'لافيجري' إلى المحمدية، ومن جمعية الآباء البيض التبشيرية إلى جامع الجزائر".

من جانب آخر أطلقت صحيفة "الشروق" الجزائرية حملة ضد صحيفة "الوطن" ونشرت مقالا منتقدا لما فعلته تحت عنوان "عدوان مهني وأخلاقي".

وقالت صحيفة "الشروق" منتقدة نظيرتها إنها "تعتبر من بين الصحف التي شنت حملة شعواء على مشروع بناء المسجد الأعظم عندما كان في بداياته، حيث اعتبرت تشييده تبذيرا لأموال ومقدرات الجزائريين، في سجال أخذ يومها الطابع الأيديولوجي بين معسكرين متنافرين".

واتهمت "الشروق" صحيفة "الوطن" بالقيام بدور رأس الحربة في استهداف مشروع بناء الجامع الأعظم منذ البداية، مؤكدة أنها "استضافت في سياق حملتها وعبر أعمدتها مختصين شككوا في جدوى المشروع، وطالبوا باستبداله بمشاريع أخرى رأت أنها أفضل للجزائر في تقديرها".

وتابعت "رافقت تلك الحملة على المسجد الأعظم وسائل إعلام فرنسية، وعلى رأسها قناة 'فرانس 24' التي خصصت مقالا مطولا عبر موقعها على الإنترنت، تحت عنوان 'حملة ضد مشروع بناء مسجد الجزائر الكبير'، في العام 2012، تحدثت من خلاله عن عرائض لناشطين ضد بناء المسجد، كما نقلت آراء بعض المختصين، عبروا عن مخاوفهم من انهيار المسجد الأعظم بسبب تشييده على أرضية هشة".

وسلطت صحيفة "الشروق" الضوء على ما قاله مراقبون -لم تسمهم- بشأن تورط جزء من الإعلام الفرنسي في الهجوم على المسجد الأعظم، لكونه شيد في منطقة المحمدية، وهو المكان الذي كان يحمل خلال حقبة الاحتلال الفرنسي اسم "لافيجري"، نسبة إلى كبير أساقفة الجزائر شارل لافيجري، قائد حملات التبشير لفرض الديانة المسيحية على الجزائريين.

كما ذكّرت الصحيفة بقول الرئيس عبدالمجيد تبون، حينما كان حينها وزيرا للسكن في عام 2016، إن "شركة فرنسية هي من تحرّض بعض وسائل الإعلام الفرنسية على الجزائر بعدما فشلت في أخذ المشروع". وتعد جريدة "الشروق اليومي"، التي تمّ بعثها عام 1990 تحت مسمّى "الشروق العربي"، في طليعة الصّحف المعرّبة الأكثر مبيعًا وتأثيرًا في الرّأي العام، لانتهاجها خطًا يدافع عن مكانة ما يسمّى في الجزائر بثوابت الأمة، منها اللغة العربية، حتى أن سحبها يبلغ مليون نسخة في بعض المفاصل المتميزة بأحداث جاذبة للاهتمام العام.

من جانبها نشرت صحيفة "الوطن" الجزائرية بيانا جاء فيه إن ما حدث "خطأ تقني مؤسف لا علاقة له بأي طابع أيديولوجي تدعيه بعض الأطراف المعروفة بمعاداتها للصحيفة"، مضيفة أنها تقدم اعتذارها للقراء.

وهذه ليست المرة الأولى التي تثير فيها صحيفة "الوطن" الجدل إذ حرمت العام الماضي في نفس التوقيت من الإعلانات العامة بعد نشرها مقالاً عن ثروة اثنين من أبناء رئيس أركان الجيش الراحل أحمد قايد صالح.

وقال مدير الصحيفة الطيب بلغيش حينها "أؤكد ان الصحيفة حُرمت من الإعلانات العامة بعد نشر هذا المقال".

وأضاف "الأمر يشبه أيام عبدالعزيز وسعيد بوتفليقة (الرئيس الأسبق المخلوع وشقيقه). هذه ضغوط وعمليات ابتزاز لا تطاق".

ويأتي هذا الجدل في إطار مناخ عام يتعرض فيه صحافيون للقمع. كما أن العديد من وسائل الإعلام الإلكترونية لمخوبة حاليًا على الأراضي الجزائرية.

وشجبت منظمة "مراسلون بلا حدود" استمرار "الضغط على وسائل الإعلام" ودعت السلطات إلى "احترام حرية التعبير".

والدولة هي أكبر مُعلن في الجزائر، حيث يُعهد بالإعلانات الخاصة بالإدارات والمؤسسات العامة بموجب القانون حصريًا إلى المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار.

وقد تعرضت المؤسسة لانتقادات بسبب دورها كـ"أداة سياسية" تختار وسائل الإعلام ليس وفقًا لجمهورها وإنما وفقًا لخطها التحريري.

نتفليكس أمام القضاء بسبب عبارة في مسلسل «مناورة الملكة»

تبليسي - رفعت لاعبة الشطرنج الجورجية نونا غابريندشفيلي دعوى تشهير ضد منصة "نتفليكس"، معتبرة أن الشبكة الرائدة في مجال البث التدفقي قدمت صورتها بشكل غير صحيح في مسلسل "مناورة الملكة" (The Queen's Gambit) الذي حصل على 11 جائزة "إيمي" الأحد من بينها أفضل مسلسل قصير.

وتشير القضية إلى مقاطع في الحلقة الأخيرة من الدراما تقول إن غابريندشفيلي، التي تبلغ من العمر الآن 80 عاما، لم تلعب الشطرنج مع الرجال مطلقا، وهو ما يناقض الواقع. وتقول وثيقة إنه بحلول العام 1968، الذي عرضته الحلقة الأخيرة، واجهت غابريندشفيلي ما لا يقل عن 59 لاعبا من الذكور.

وردت "نتفليكس" بأن الادعاء "ليس له أي أساس"، وأضافت بأنها "تكن الاحترام الكبير" لغابريندشفيلي و"حياتها المهنية اللامعة" لكنها "ستدافع بقوة عن القضية".

ويستند المسلسل إلى رواية كتبها والتر تيفيس العام 1983 وتركز على لاعبة شطرنج خيالية تُدعى بيث هارمون، وأدت دورها الممثلة أنيا تايلور جوي. وعُرض المسلسل العام الماضي، ليصبح كما وصفته 'نتفليكس' "أكبر مسلسل نصي محدود على الإطلاق".

وفي الحلقة الأخيرة ذكر أحد المعلقين غابريندشفيلي عندما وصف هارمون قائلا "الشيء الوحيد غير المعتاد فيها، حقا، هو جنسها. وحتى هذا ليس فريدا في روسيا. فهناك نونا غابريندشفيلي، لكنها بطلة العالم ولم تواجه الرجال أبدا".

وغابريندشفيلي هي أسطورة شطرنج، ولدت عام 1941 في بلدة زوغيدى الجورجية، وبدأت لعب الشطرنج في سن الـ13 من عمرها، وأصبحت بطلة العالم في الشطرنج في سن العشرين، وكانت أول امرأة تحصل على لقب "أستاذ شطرنج".

وأشارت قضية الدعوى المكونة من 25 صفحة والمرفوعة في محكمة المقاطعة الفدرالية في لوس أنجلس إلى "أن شبكة نتفليكس تعمدت وبوقاحة الكذب حول إنجازات غابريندشفيلي من أجل الغرض الرخيص والساخر المتمثل في إبراز الدراما من خلال إظهار أن بطلتها الخيالية تمكنت من فعل ما لم تفعله أي امرأة أخرى، بما في ذلك غابريندشفيلي".

وأضافت الدعوى أن "الادعاء بأن غابريندشفيلي لم تواجه الرجال قط هو ادعاء كاذب بشكل واضح، فضلا عن كونه متحيزا جنسيا بشكل فاضح ومقلل للشأن"، علما أن غابريندشفيلي ولدت العام 1941 في بلدة زوغديدي الجورجية، وبدأت لعب الشطرنج في سن الـ13 عاما، وأصبحت بطلة العالم للسيدات في العشرين من عمرها، وكانت أول امرأة تحصل على لقب الأستاذ الكبير، وفقا للدعوى القضائية.

وأكملت الدعوى أنه "بحلول العام 1968 كانت غابريندشفيلي تنافس ما لا يقل عن 59 من لاعبي الشطرنج الذكور، 28 منهم في الوقت نفسه في مباراة واحدة، بما في ذلك ما لا يقل عن 10 من الحاصلين على لقب الأستاذ الكبير في ذلك الوقت".

وتسعى غابريندشفيلي، التي تعيش في العاصمة الجورجية تبليسي ومازالت تنافس في بطولات الشطرنج، للحصول على تعويض قدره 5 ملايين دولار وإلغاء عبارة أنها لم تلعب أبدا ضد الرجال من المسلسل. وتقول الدعوى القضائية إن هذه الفقرة قد تم تغييرها من الكتاب الذي تستند إليه السلسلة.

وشاهد مسلسل "مناورة الملكة" أكثر من 62 مليون حساب في أول 28 يوما بعد إطلاقه، وفقا لأرقام صادرة عن نتفليكس، كما فاز المسلسل بجائزتين في حفل جوائز "غولدن غلوب" لهذا العام ورُشح 18 مرة لجوائز "إيمي" نال منها 11.

وغيرت شبكة نتفليكس قواعد اللعبة وحصدت الأحد 44 جائزة من جوائز إيمي للتلفزيون الأميركي في دورتها الـ73. وأحدثت نتفليكس تغييرا كبيرا في مفهوم إنتاج وبث الدراما والعمل التلفزيوني في ظل الشبكات الرقمية.

ويقول محللون "اليوم نحن أمام حضارة رقمية موجودة على الشاشات تؤكد أننا في عصر جديد وهناك أمور كثيرة يجب أن تناقشها دور السينما وصناعها، وشاشات التلفزيون أيضا"، مؤكدين أن على دور العرض دراسة خدماتها وتحديث خياراتها والبحث في إمكانية تقليل الكلفة، هذا إذا أرادت أن تنافس أفلام نتفليكس. ويقول آخرون إن غض النظر عن التجارب الناجحة من قبل صناع السينما والتلفزيون لنتفليكس لن يضمن استمرارية هذا الإبداع في كل من السينما والتلفزيون.

حضارة رقمية على الشاشات

مقال يحوّل صحافية لبنانية إلى هدف مشروع لعائلة قيادي في حزب الله

بيروت - ندّدت جمعية "إعلاميون من أجل الحرية" اللبنانية ببيان منسوب إلى عائلة حمية في لبنان تعتبر صحافية "هدفا مشروعا" بسبب نشرها مقالا عن القيادي في حزب الله طلال حمية.

وشددت الجمعية في بيان على أن "المعلومات الواردة في التقرير هي بمثابة معلومات عامة، ويمكن لأي متصفح لشبكة الإنترنت الوصول إليها". وتابعت أن "الصحافية سوسن مهنا لم تأت بمعلومات لم تنشر سابقاً ضمن تقريرها، لذلك نضع البيان المنسوب إلى عائلة حمية بتصرف الأجهزة الأمنية والقضائية، خصوصاً أن أحد أفراد العائلة زعم بأن التقرير الصحافي هو بمثابة إخبار للعدو الإسرائيلي، ونعتبر هذا الاتهام تهديداً واضحاً بحق إعلامية تمارس عملها بمهنية وموضوعية".

وكانت الصحافية سوسن مهنا قد كتبت مقالاً تحت عنوان "طلال حمية قائد الوحدة 910 في حزب الله مطلوب بسبعة ملايين دولار".

وعاد اسم حمية إلى واجهة الإعلام بعدما أعلن "برنامج مكافآت من أجل العدالة" التابع للخارجية الأميركية في الثالث عشر من سبتمبر الحالي عن مكافأة تصل إلى سبعة ملايين دولار لمن يدلي بمعلومات عنه.

وتستخدم الولايات المتحدة "برنامج المكافآت من أجل العدالة" الذي يستهدف حزب الله منذ أكثر من عقد من الزمن لممارسة المزيد من الضغوط عليه، إذ تعرض مكافآت بالملايين من الدولارات لمن يدلي بمعلومات تؤدي إلى رصد أو تحديد مكان قادة رئيسيين وعملاء له. وخلال عام 2017 عرضت وزارة الخارجية مكافأتين ماليتين لمن يقدّم معلومات تسهم في القبض على قائدين في الحزب هما طلال حمية وفؤاد شكر "الملطخة أيديهما بدماء أميركية"، بحسب بيانها.

> المعلومات الواردة في التقرير هي بمثابة معلومات عامة، ويمكن لأي متصفح لشبكة الإنترنت الوصول إليها

ويتعرض الصحافيون الذي لا يدورون في فلك حزب الله إلى التهديد والقمع والتخوين في لبنان.

وسبق أن هدد الأمين العام لحزب الله حسن نصرالله وسائل الإعلام التي ادعى أنها "تنبث فبركات وتوجه اتهامات بشعة إلينا هي بمثابة اعتداء على كرامتنا".

كما زعم نصرالله أن غالبية وسائل الإعلام ممولة من الخارج وتخدم الإدارات الغربية في مواجهة حزب الله ومحاصرته من كل الجهات وتحريض الرأي العام عليه.